منظمة الصحة العالمية

لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي
الاجتماع الخامس والثلاثون
البند ٢-١ من جدول الأعمال المؤقت

EBPBAC35/2
١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٢

تقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة

يتشرف المدير العام بأن يحيل طيه التقرير المقدم من رئيس لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي لكي تنظر فيه في اجتماعها الخامس والثلاثين (انظر الملحق).

الملحق

تقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٢

معلومات أساسية

١- أنشأ المجلس التنفيذي لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة (اللجنة) في أيار/ مايو ٢٠٠٩ بموجب القرار م ت١٢٥ق١ وحدّد اختصاصاتها الرامية إلى إسداء المشورة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة ومن خلالها إلى المجلس التنفيذي، بشأن المسائل التي تندرج ضمن نطاق ولايتها، والتي تشمل أساساً ما يلي:

- استعراض بيانات المنظمة المالية وأهم المسائل المتعلقة بالإبلاغ المالي؛
- إسداء المشورة بشأن مدى ملاءمة الضوابط الداخلية ونظم إدارة المخاطر في المنظمة؛
- استعراض تقييم الإدارة للمخاطر وشمول عمليات إدارة المخاطر الجارية؛
- استعراض فعالية مهام مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية للمنظمة، ومهمة التحقيق، ومهمة التقييم؛
- رصد التنفيذ الفعال والمناسب وحسن التوقيت لجميع نتائج وتوصيات مراجعة الحسابات.

٢- ويغطي هذا التقرير الاجتماعات الرابع والثلاثين والخامس والثلاثين والسادس والثلاثين للجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة، التي عُقدت في حزيران/ يونيو ٢٠٢١، وأيلول/ سبتمبر ٢٠٢١ وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١، على التوالي، بما في ذلك الاجتماع السنوي للجنة مع المدير العام. وترد أدناه التوصيات الرئيسية الصادرة عن تلك الاجتماعات.

٣- وفي ضوء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) الحالية، عُقدت جميع الاجتماعات بصيغة افتراضية.

٤- وقد تلقت اللجنة الدعم المطلوب من الإدارة على جميع مستويات المنظمة.

٥- وشارك في الاجتماعات الثلاثة المذكورة أعلاه أعضاء اللجنة التالي ذكرهم: السيد ج. كريستوفر ميهم (رئيس اللجنة في عام ٢٠٢٢)، والسيد غريغ جونسون، والسيد بيرت كيوبنز، والسيد كريستوف غابرييل ميتزي (رئيس اللجنة في عام ٢٠٢١)، والسيد جايانتيلال كاريا. وانقضت فترة خدمة السيد ميتزي والسيد كاريا في اللجنة في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١.

٦- وقد قدمت الإدارة العليا للمنظمة أحدث المعلومات للجنة عن الاستجابة لكوفيد-١٩ داخل المنظمة، ولاسيما بخصوص الطلب المتزايد على الموظفين على جميع المستويات واستخدام ترتيبات العمل المرنة. وأحاطت اللجنة علماً بمنح مرونة أكبر للسماح بالعمل عن بُعد على نطاق أوسع خارج مركز العمل، بالنظر إلى استمرار

الجائحة، والشواغل المثارة بشأن الصحة النفسية للموظفين، ونقص الحيز المكتبي في المقر الرئيسي للمنظمة نتيجة لأعمال البناء الحالية. ولاتزال اللجنة تقدر شجاعة وتفاني الأفراد العاملين لدى المنظمة في بيئة تشغيلية معقدة وعالمية.

تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات

٧- رداً على أسئلة اللجنة فيما يتعلق بتقسيم العمل بين مبادرات رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات في إطار برامج المنظمة ومبادرات تكنولوجيا المعلومات داخل شعبة إدارة المعلومات والتكنولوجيا، أحاطت اللجنة علماً بمركز الامتياز لإدارة المشاريع التابع للمنظمة الذي يتيح معالجة المشاريع في نظام حافظة، مما يكفل وجود نظام قوي لإدارة المشاريع.

٨- وأشادت اللجنة بالتقدم الذي أحرزته المنظمة من مرحلة نضج منخفضة في مجال الأمن السيبراني إلى مستوى أعلى اعتباراً من اليوم. غير أن الأمن السيبراني لايزال مسألة تثير القلق، وقد سعت اللجنة إلى فهم المسائل الأساسية التي تتطلب تحسيناً في هذا المجال. وطلبت توضيح الميزانية الإجمالية المخصصة لتكنولوجيا المعلومات، ولاسيما المبلغ المخصص للأمن السيبراني.

٩- وبحثت اللجنة ما إذا كان يمكن إدخال تحسينات في هذا المجال من خلال زيادة الاستثمار في الموارد البشرية (الموظفين الجدد) أو زيادة التمويل الإجمالي لميزانية تكنولوجيا المعلومات. ولوحظ أن إضافة تمويل بمقدار ٢٥ مليون دولار أمريكي، في المقر الرئيسي للمنظمة، إلى الميزانية الحالية التي تبلغ ٦٠ مليون دولار أمريكي ستمكّن من استيعاب التكاليف التشغيلية الإضافية الناجمة عن المبادرات المعتمدة والمشاريع الجديدة.

١٠- وفي مجال إدارة تكنولوجيا المعلومات، أوصت اللجنة باتباع نهج مركزي لتجنب الازدواجية والسماح بتحقيق مكاسب في الكفاءة.

١١- وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، وخاصةً الأمن السيبراني، تشجع اللجنة الدول الأعضاء على النظر في مجالات مثل الاستثمارات الحيوية واستكشاف إمكانية تسخير استثمار تكميلي لمرة واحدة استناداً إلى دراسة واضحة بشأن المسوغات تنجزها المنظمة.

استعانة المنظمة بتحليل البيانات

١٢- أحاطت اللجنة علماً بأن المدير العام أيد الإسراع إلى إنشاء مركز بيانات الصحة العالمي استجابةً للتوصيات والطلبات المتعددة الرامية إلى الحد من تجزؤ البيانات الواردة من الدول الأعضاء في المنظمة، ولجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة، ولجنة البرنامج والميزانية والإدارة، من أجل زيادة أوجه الكفاءة في جميع مراحل عملية البيانات التي تشرف عليها المنظمة.

١٣- وفيما يتعلق بتحليل البيانات، سر اللجنة أن تعلم أن المنظمة أتاحت في أيار/ مايو ٢٠٢١ بيانات بشأن زيادة الوفيات المفرطة ونشرت أول تقديراتها العالمية للوفيات الزائدة الناجمة عن كوفيد-١٩. وبالإضافة إلى ذلك، كانت المنظمة تستكشف إمكانية بدء تطبيق الذكاء الاصطناعي بشأن بيانات ترصد كوفيد-١٩ وكانت تعتزم تحديث البيانات المستقاة من لوحة المعلومات الخاصة بغايات المليارات الثلاثة في آب/ أغسطس ٢٠٢١، مع إكمال أتمتة العملية بحلول كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١، لتشمل توقعات عن أثر كوفيد-١٩ على جميع غايات المليارات الثلاثة. وتعكف اللجنة على رصد هذه الجهود وستقيّمها في التقارير المقبلة.

١٤- ودرست اللجنة حساسية البيانات والنظم التي ثبتتها المنظمة خصيصاً لضمان حماية البيانات الحساسة. وأعربت عن سرورها لمعرفة مدى توافر التدريب الإلزامي للموظفين، فضلاً عن بيئة تنظم الوصول إلى المعلومات.

١٥- وتوصي اللجنة بأن تكفل المنظمة دعم استراتيجيتها لتحليل بيانات برنامج عمل بشأن التعلّم على نطاق المنظمة يركز على المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات والبرامج التي تسعى المنظمة إلى الإجابة عليها.

منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين

١٦- استمعت اللجنة إلى عروض عن سياسات المنظمة والعملية الشاملة التي تغطي منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والإبلاغ عنها والتحقيق فيها وإيجاد حلول لها، واشتملت العروض على عرض للسياسة الحالية بشأن منع ومكافحة السلوك المسيء. واستُكمل ذلك بمعلومات عن التدريب وبناء القدرات والرصد وآليات الحماية.

١٧- وأحاطت اللجنة علماً بضرورة إلزام المتعاقدين الخارجيين مع المنظمة التقيد بسياسات المنظمة بشأن منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، كما هي مبينة في الاتفاقات التعاقدية للمنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، تشجع المنظمة على تهيئة مناخ يسمح بالإبلاغ عن هذه المسائل من خلال شتى القنوات.

١٨- وتكملة لفهم فعالية العملية في كافة مراحلها على المستويات الثلاثة للمنظمة، بعد أن بدأت الإدارة العليا للمنظمة تطبيقها في المقر الرئيسي، ناقشت اللجنة عملية منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين مع رئيس مكتب ممثل المنظمة في ليبيا وكذلك مع المستشار الوطني لمكتب ممثل المنظمة في بنغلاديش.

١٩- وأحاطت اللجنة علماً بأن هناك تدريباً فعالاً لجهات تنسيق محددة بشأن منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين؛ وأن هناك زيادة في عدد الجهات الفاعلة في مجال منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين؛ غير أن اللجنة اتفقت مع إدارة المنظمة على أنه من الأساسي، من أجل معالجة هذه المسائل معالجة كاملة، **غرس ثقافة الثقة على جميع مستويات المنظمة، وقبل كل شيء في المناطق النائية في الميدان حيث يصعب تنفيذ عملية راسخة.**

٢٠- وعلى إثر نشر التقرير النهائي للجنة المستقلة المعنية باستعراض الاستغلال والاعتداء الجنسيين أثناء التصدي لوباء فيروس الإيبولا العاشر في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢١، طلبت الإدارة العليا للمنظمة دعم لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة لبعض مسائل المتابعة التي أعلن عنها المدير العام كجزء من الإحاطة الصحفية التي عُقدت في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢١. **ووافقت اللجنة على تقديم هذا الدعم بما يتماشى مع ولاية اللجنة واختصاصاتها ومتطلبات استقلالها.**

٢١- وتوصي اللجنة بأن يطلع المديرون التنفيذيون لجهات التنسيق المعنية بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين على المسؤوليات الإضافية التي تقع على عاتق جهات التنسيق هذه لضمان تخصيص ما يلزم من وقت وموارد لهذه المهمة.

٢٢- وتوصي اللجنة كذلك بأن تسرع المنظمة التحقيقات المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين مع ضمان وجود توازن في تحليل المعلومات الواردة من الطرفين. وتؤكد اللجنة الحاجة إلى نظام قوي للإبلاغ لمساعدة جميع الضحايا.

زيارة افتراضية إلى المكتب الإقليمي لشرق المتوسط والمكتب القُطري في الأردن في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١

٢٣- تزور اللجنة في كل عام إقليماً من أقاليم المنظمة خلال إحدى دوراتها للاطلاع عن كثب على القضايا التي تواجه المنظمة وكيفية تفاعلها على المستوى المحلي. وفي هذا العام، أجرت اللجنة زيارة افتراضية للمكتب الإقليمي لشرق المتوسط. وعموماً، يبدو أن إقليم شرق المتوسط يحرز تقدماً جيداً؛ ومع ذلك، لاتزال هناك تحديات تتعلق بتجسيد جهود التحول العالمية في إجراءات إقليمية وقطرية، فضلاً عن الفجوات في القدرات والتمويل، وتحتاج نظم البيانات المجزأة إلى مزيد من التعزيز.

٢٤- ويضم الإقليم ٢٢ دولة عضواً وإقليماً، يمثلون طيفاً واسعاً من حيث الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الخدمات الصحية. وأشار المدير الإقليمي لشرق المتوسط إلى أنه لاتزال هناك فجوة في تحقيق الغاية العامة للتغطية الصحية الشاملة. وتُبذل جهود لتعبئة موارد كافية لسد الفجوات. وثمة حاجة مستمرة إلى ملكية مشتركة وتمكين مع الدول الأعضاء في الإقليم لتحقيق الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة. وأشار المدير الإقليمي إلى أن هناك الملايين من الأفراد الذين يحتاجون إلى المساعدة، مع تنوع كبير في الثقافات والاحتياجات. وتُفرض قيود شديدة على السفر بسبب الوضع الأمني، مما يصعب تقديم المساعدة وإجراء الرقابة.

٢٥- وتكتنف بعض العوائق عملية تبادل وجمع البيانات عن أسباب الوفيات والولادات بسبب التحديات التي تواجه النظم والعمليات التي عفا عنها الزمن وغيرها من المسائل. ويطرح التسجيل المدني وسجلات الوفيات وسبب الوفاة صعوبة خاصة من حيث نوعيتها واتساقها.

٢٦- وأشار المدير الإقليمي إلى أن هناك حاجة إلى تقديم المعونات الإنسانية المباشرة مع المساعدة في الوقت نفسه على بناء القدرات الوطنية لنظام الصحة العامة، على غرار مجالات أخرى في المنظمة. وهذا يتطلب، بالنسبة لأمانة المنظمة، مهارات مختلفة، ويعني من ثم توفير التدريب وتوظيف موظفين جدد. وصُنفت مواطن الضعف في النظم الصحية الوطنية ضمن العوامل التي تحد من التقدم المحرز في إطار استعراض منتصف المدة لرؤية الإقليم لعام ٢٠٢٣. **ويلزم بذل جهود متواصلة لبناء قدرات النظام الوطني للصحة العامة، بما في ذلك جمع وتبادل الممارسات الجيدة في جميع أقاليم المنظمة.**

٢٧- وعلى الصعيد القُطري، اضطر الإقليم بسبب الزيادة الكبيرة التي طرأت مؤخراً على التمويل المؤقت نتيجة كوفيد-١٩ إلى زيادة قدرته على إدارة هذه الأموال الإضافية واستيعابها بسرعة كبيرة. وقد أدى ذلك إلى درجة عالية من الضغط التنظيمي. فعلى سبيل المثال، ووفقاً لما أفاد به مسؤولون إقليميون، أدى كوفيد-١٩ إلى زيادة كبيرة في الاستعانة بالجهات الفاعلة غير الدول على الصعيدين القطري والإقليمي. **وسيستفيد إقليم شرق المتوسط من الإرشادات المتعلقة بكيفية إدارة هذا النمو في التمويل المؤقت وكيفية العمل مع الجهات الفاعلة غير الدول في القطاع الخاص، وهو مجال ناشئ. ومن منظور أوسع، ينبغي لأمانة المنظمة أن تبحث إمكانية تشكيل أفرقة للاستجابة السريعة تضم أفراداً مؤهلين ممن يتمتعون بشهادات اعتماد في مختلف الوظائف. ويمكن إيفاد هذه الأفرقة في حالات الطوارئ والاستعانة بها لتدريب الأفرقة المحلية/ الإقليمية.**

٢٨- وتؤكد الجائحة العالمية والدور المحوري والحيوي للمنظمة في التصدي لهذه الجائحة أهمية ضمان ملاءمة نموذج المنظمة بشأن التوظيف لهذا الغرض للتصدي لحالات الطوارئ الصحية العامة وتلبية الاحتياجات المستمرة. **وبوجه خاص، هناك حاجة إلى استعراض قدرات الموارد البشرية بين المقر الرئيسي للمنظمة وأقاليمها ومكاتبها القُطرية لضمان توازن سليم، مع التركيز على موارد التنفيذ اللازمة من أجل الوفاء بمسؤوليات المساءلة المتزايدة ومتطلبات الإبلاغ على نطاق المنظمة.**

موجز أبرز التوصيات الصادرة عن اجتماعات اللجنة الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين

٢٩- في مجال إدارة تكنولوجيا المعلومات، توصي اللجنة باتباع نهج مركزي لتجنب الازدواجية والسماح بتحقيق مكاسب في الكفاءة.

٣٠- وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، وخاصة الأمن السيبراني، تشجع اللجنة الدول الأعضاء على النظر في مجالات مثل الاستثمارات الحيوية واستكشاف إمكانية تسخير استثمار تكميلي لمرة واحدة استناداً إلى دراسة واضحة بشأن المسوغات تنجزها المنظمة.

٣١- وتوصي اللجنة بأن تكفل المنظمة دعم استراتيجيتها لتحليل بيانات برنامج عمل بشأن التعلّم على نطاق المنظمة يركز على المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات والبرامج التي تسعى المنظمة إلى الإجابة عليها.

٣٢- ومن أجل تناول المسائل المتصلة بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين على نحو كامل، من الضروري ترسيخ ثقافة الثقة على جميع مستويات المنظمة، ولاسيما في الميدان في المناطق النائية حيث يصعب تنفيذ عملية راسخة.

٣٣- وقد وافقت اللجنة على تقديم الدعم للمنظمة في تناول النتائج والتوصيات التي خلصت إليها اللجنة المستقلة المعنية باستعراض الاستغلال والاعتداء الجنسيين أثناء الاستجابة للفاشية العاشرة من وباء فيروس الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقاً لولاية اللجنة واختصاصاتها ومتطلبات استقلاليتها.

٣٤- وتوصي اللجنة بأن يطلع المديرون التنفيذيون لجهات التنسيق المعنية بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين على المسؤوليات الإضافية التي تقع على عاتق جهات التنسيق هذه لضمان تخصيص ما يلزم من وقت وموارد لهذه المهمة.

٣٥- وتوصي اللجنة كذلك بأن تسرع المنظمة التحقيقات المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين مع ضمان وجود توازن في تحليل المعلومات الواردة من الطرفين. وتؤكد اللجنة الحاجة إلى نظام قوي للإبلاغ لمساعدة جميع الضحايا.

٣٦- ويلزم بذل جهود متواصلة لبناء قدرات النظام الوطني للصحة العامة، بما في ذلك جمع وتبادل الممارسات الجيدة في جميع أقاليم المنظمة.

٣٧- وسيستفيد إقليم شرق المتوسط من الإرشادات المتعلقة بكيفية إدارة هذا النمو في التمويل المؤقت وكيفية العمل مع الجهات الفاعلة من غير الدول في القطاع الخاص، وهو مجال ناشئ. وينبغي لأمانة المنظمة أن تبحث إمكانية تشكيل أفرقة للاستجابة السريعة تضم أفراداً مؤهلين ممن يتمتعون بشهادات اعتماد في مختلف الوظائف. ويمكن إيفاد هذه الأفرقة في حالات الطوارئ والاستعانة بها لتدريب الأفرقة المحلية/ الإقليمية.

٣٨- وهناك حاجة إلى استعراض قدرات الموارد البشرية بين المقر الرئيسي للمنظمة وأقاليمها ومكاتبها القُطرية لضمان توازن سليم، مع التركيز على موارد التنفيذ اللازمة من أجل الوفاء بمسؤوليات المساءلة المتزايدة ومتطلبات الإبلاغ على نطاق المنظمة.

المسائل المفتوحة مع لجنة البرنامج والميزانية والإدارة

٣٩- ومتابعةً لتوصية الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية والإدارة "(ح) الطلب من لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة إجراء تقييم مقارن لمستويات الميزانية للوظائف التمكينية كنسبة من الميزانية الإجمالية لمنظومة الأمم المتحدة"،[١] عقدت اللجنة مناقشة مفتوحة مع الإدارة العليا للمنظمة لبحث أفضل السُبل للاستجابة لهذا الطلب.

٤٠- وأحاطت اللجنة علماً بأن تعريف "الوظائف التمكينية" يختلف باختلاف مؤسسات الأمم المتحدة وبضرورة البدء بوضع تعريف واضح يتيح لمؤسسات الأمم المتحدة الأخرى بتقديم البيانات المقارنة اللازمة. واتُفق على أن تغطي البيانات المقر الرئيسي للمنظمة وأقاليمها ومكاتبها القُطرية وأن تستند إلى النفقات. ويُستحسن إجراء تحليل للاتجاهات على مدى ثلاث ثنائيات، وينبغي جمع البيانات على مستوى مركز الميزانية تيسيراً لتجميعها. وستقدم اللجنة تقريراً عن هذه المسائل في تقرير لاحق.

٤١- ومتابعةً لتحديث اختصاصات اللجنة، اقتُرح في الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية والإدارة إجراء مشاورات غير رسمية مع أعضاء لجنة البرنامج والميزانية والإدارة قبل أن تقدم اللجنة تنقيحات لاختصاصاتها. واستناداً إلى تلك المشاورات المفيدة للغاية، تقدم اللجنة مجموعة من الاختصاصات المنقحة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة لكي تنظر فيها.

السيد ج. كريستوفر ميهم (الرئيس)، والسيد غريغ جونسون، والسيد بيرت كيوبنز.

= = =

١ الوثيقة م ت١٤٩/٢.